الأمم المتحدة

A/RES/65/1

Distr.: General
19 October 2010

# الجمعية العامة

**الدورة الخامسة والستون**
البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/65/L.1*)]

## ٦٥/١ - الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

**إن الجمعية العامة**

**تعتمد** مشروع الوثيقة الختامية التالي للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الخامسة والستين:

**الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نرحب بالتقدم المحرز منذ اجتماعنا الأخير هنا في عام ٢٠٠٥، ونعرب في الوقت ذاته عن بالغ القلق لأنه كان أقل بكثير من المستوى المطلوب. وإذ نذكر بالأهداف الإنمائية والالتزامات المنبثقة من إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]، نؤكد من جديد عزمنا على العمل معا من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

٢ - ونكرر التأكيد على أننا لا نزال نسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئه.

٣ - ونكرر أيضا تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية.

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

٤ - ونشدد على الأهمية التي لا تزال تكتسيها نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والالتزامات الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي أذكت الوعي ولا تزال تحقق مكاسب حقيقية وهامة في مجال التنمية. ولقد أدت هذه النتائج والالتزامات معا دورا حيويا في رسم ملامح رؤية واسعة بشأن التنمية، وتشكل إطارا شاملا للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونؤكد بشدة من جديد تصميمنا على كفالة تنفيذ تلك النتائج والالتزامات في الوقت المناسب وبصورة كاملة.

٥ - ونسلم بأنه يجري إحراز تقدم في مجالات عدة منها القضاء على الفقر، على الرغم من النكسات، بما فيها النكسات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية. ونعترف في هذا السياق بالأمثلة الملهمة للغاية على التقدم الذي تحرزه البلدان في جميع مناطق العالم من خلال التعاون والشراكات والعمل والتضامن. ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع يفوق بليون نسمة، ومن أن أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها لا تزال تشكل تحديا كبيرا. ويساورنا أيضا قلق بالغ إزاء معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال المروعة في العالم. ونعتقد أن القضاء على الفقر والجوع ومكافحة أوجه عدم المساواة على جميع المستويات أمران ضروريان لتهيئة مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة للجميع.

٦ - ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الأزمات المتعددة والمترابطة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية وتقلب أسعار الطاقة والأغذية والشواغل التي يجري الإعراب عنها حاليا بشأن الأمن الغذائي، وإزاء التحديات المتزايدة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي التي زادت من أوجه الضعف وعدم المساواة وأثرت سلبا في مكاسب التنمية، وبخاصة في البلدان النامية. بيد أن ذلك لن يثنينا عن بذل الجهود من أجل ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع ملموس بالنسبة للجميع.

٧ - وإننا مصممون على أن نعمل معا، في السنوات المقبلة، على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها، بوصفها حجر الزاوية لتعاوننا. وقد أعيد تأكيد هذه الشراكة العالمية في إعلان الألفية[1] وتوافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[3] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

للتنفيذ")[٤] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥].

٨ - وإننا ملتزمون ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بطرق منها تنفيذ الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات المحددة في هذه الوثيقة الختامية دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا عن الركب، ولتحقيق الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا.

٩ - ونحن على اقتناع بأنه بمقدورنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى في أفقر البلدان، عن طريق التزام جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي من جديد بتحقيق تلك الأهداف وتنفيذها على نحو فعال وتكثيف العمل الجماعي في سبيل ذلك بالاستفادة من استراتيجيات التنمية الوطنية والسياسات المناسبة والنهج التي أثبتت جدواها وتعزيز المؤسسات على جميع المستويات وزيادة تعبئة الموارد من أجل التنمية وزيادة فعالية التعاون الإنمائي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٠ - ونؤكد من جديد أن تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أمران أساسيان في عملية التنمية. فلا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ونكرر التأكيد على أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية واستراتيجيات التنمية المحلية. وفي الوقت نفسه، باتت الاقتصادات الوطنية جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي، ولذا فاغتنام فرص التجارة والاستثمار بصورة فعالة يمكن أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر. وهناك حاجة إلى دعم الجهود المبذولة من أجل التنمية على المستوى الوطني عن طريق تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية.

١١ - ونقر بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل وللتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

١٢ - ونسلم بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمتع المرأة تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والقضاء على الفقر أمور أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد ضرورة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين[٦] على نحو تام وفعال. فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدف رئيسي من أهداف التنمية ووسيلة هامة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية على السواء. ونرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكي تبدأ الهيئة عملها.

١٣ - ونقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ركائز منظومة الأمم المتحدة والأسس التي تسند الأمن والرفاه للجميع. ونسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. ونؤكد من جديد أن قيمنا الأساسية المشتركة، بما فيها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام جميع حقوق الإنسان ومراعاة الطبيعة وتقاسم المسؤولية، ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة تؤدي، استنادا إلى عضويتها العالمية وشرعيتها وولايتها الفريدة، دورا حيويا في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي دعم تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد ضرورة أن تكون الأمم المتحدة قوية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة العالمية المتغيرة.

١٥ - وندرك أن جميع الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ويعزز كل منها الآخر. لذا، نؤكد على ضرورة العمل على تحقيق هذه الأهداف باتباع نهج كلي شامل.

١٦ - ونقر بالتنوع في العالم ونعترف بأن جميع الثقافات والحضارات تساهم في إثراء البشرية. ونؤكد أهمية الثقافة من أجل التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وندعو المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات الطوعية والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، إلى تعزيز دوره في الجهود المبذولة من أجل التنمية على الصعيد الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ونلتزم بوصفنا حكومات وطنية بإشراك تلك الجهات المعنية.

---

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

١٨ - وننوه بدور البرلمانات الوطنية في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

**سجل متفاوت النتائج: نجاحات وتقدم متباين وتحديات وفرص**

١٩ - ونقر بأن البلدان النامية بذلت جهودا كبيرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحققت نجاحا باهرا في بلوغ بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أحرز النجاح في مجالات مكافحة الفقر المدقع وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وصحة الأطفال وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتوسيع نطاق الحصول على المياه النقية وتعزيز الوقاية من انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وتوسيع نطاق الوصول إلى سبل الوقاية والعلاج والرعاية فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة الملاريا والسل وأمراض المناطق المدارية المهملة.

٢٠ - ونعترف بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن التقدم كان متباينا فيما بين المناطق وبين البلدان وداخلها. فقد ارتفع معدل الجوع وسوء التغذية مرة أخرى في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، متسببا في تراجع جزئي للمكاسب التي تحققت في السابق. وكان التقدم بطيئا في توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الاستدامة البيئية وتوفير خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا يزال عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يتجاوز عدد الأشخاص الذين يبدأون في تلقي العلاج. ونعرب، على وجه الخصوص، عن بالغ القلق إزاء بطء التقدم المحرز في الحد من الوفيات النفاسية وفي تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية. ويتسم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى بالهشاشة، مما يستوجب دعمه للحيلولة دون تراجعه.

٢١ - ونؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه الشراكة العالمية من أجل التنمية وأهمية الهدف ٨ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونسلم بأن العديد من الأهداف لن يتحقق على الأرجح بحلول عام ٢٠١٥ في كثير من البلدان النامية ما لم يتوفر دعم دولي كبير.

٢٢ - ونشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية، وهي أسوأ أزمة منذ الكساد الكبير. فقد أدت إلى تراجع المكاسب التي تم تحقيقها في مجال التنمية في العديد من البلدان النامية، وباتت تهدد بأن تقوض بشكل خطير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٣ - ونحيط علما بالدروس المستفادة والسياسات والنهج الناجحة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ غاياتها، ونسلم بأن من الممكن محاكاتها وتعزيزها لتسريع التقدم من خلال زيادة الالتزام السياسي، بطرق منها:

(أ) تعزيز تولي زمام الاستراتيجيات الإنمائية وقيادتها على الصعيد الوطني؛

(ب) اعتماد سياسات استشرافية في مجال الاقتصاد الكلي تعزز التنمية المستدامة وتؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل يزيد من فرص العمالة المنتجة ويعزز التنمية الزراعية والصناعية؛

(ج) تشجيع استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية التي تعزز الدعم المقدم لصغار المزارعين وتساهم في القضاء على الفقر؛

(د) اعتماد سياسات وتدابير موجهة لما فيه فائدة الفقراء ومعالجة أوجه عدم المساواة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي؛

(هـ) دعم استراتيجيات قائمة على المشاركة بقيادة المجتمع المحلي تتسق مع أولويات التنمية الوطنية واستراتيجياتها؛

(و) تشجيع إمكانية استفادة الجميع من الخدمات العامة والاجتماعية وتوفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية؛

(ز) تحسين القدرة على تقديم خدمات جيدة على نحو منصف؛

(ح) تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية، منها برامج للتحويلات النقدية المشروطة، والاستثمار في مجال الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية؛

(ط) ضمان المشاركة الكاملة لجميع شرائح المجتمع بما يشمل الفقراء والمحرومين في عمليات صنع القرار؛

(ي) مراعاة جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وتعزيزها وحمايتها؛

(ك) بذل المزيد من الجهود للحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على التهميش والتمييز الاجتماعيين؛

(ل) تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات وزيادة تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية؛

(م) الاستثمار في مجال صحة النساء والأطفال للحد بشكل كبير من عدد النساء والأطفال الذين يموتون لأسباب يمكن الوقاية منها؛

(ن) العمل على إقامة نظم حكم تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي؛

(س) العمل على تحقيق المزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي في البلدان المانحة والبلدان النامية على حد سواء، مع التركيز على توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وعلى تحسين نوعيتها وتحديد أهدافها؛

(ع) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يكملان التعاون بين الشمال والجنوب؛

(ف) تعزيز إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص؛

(ص) توسيع سبل استفادة الفقراء، ولا سيما الفقيرات، من الخدمات المالية بوسائل منها وضع خطط وبرامج ومبادرات للتمويل الصغير تحظى بتمويل كاف ويدعمها الشركاء في التنمية؛

(ق) تعزيز القدرات الإحصائية لتوفير بيانات مصنفة موثوق بها تتيح تقييم البرامج والسياسات وصوغها على نحو أفضل.

٢٤ - ونسلم بأن توسيع نطاق هذه السياسات والنهج الناجحة المشار إليها أعلاه سيتعين استكماله بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، كما هو مبين في برنامج العمل الوارد أدناه.

٢٥ - ونحيط علما بالمناقشة الرسمية الأولى التي نظمها رئيس الجمعية العامة والتي أبدت فيها الدول الأعضاء وجهات نظر مختلفة بشأن مفهوم الأمن البشري، وكذلك الجهود المبذولة حاليا لتحديد مفهوم الأمن البشري، ونعترف بضرورة مواصلة المناقشة والتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الأمن البشري في الجمعية العامة.

٢٦ - ونسلم بأن تغير المناخ يشكل مخاطر وتحديات جسيمة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونلتزم بالتصدي لتغير المناخ وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٧]، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ووفقا لقدرات كل جهة. ونؤكد أن الاتفاقية الإطارية هي المنتدى الدولي والحكومي

---

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. وسيكون التصدي لتغير المناخ أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيزه.

٢٧ - ونسلم بوجوب تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وعلى التفاوت الكبير والمتزايد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولا تزال الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأوجه عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، إلى جانب أمور أخرى، قائمة وكبيرة ومن الضروري التصدي لها.

٢٨ - ونسلم بأنه لا بد من التركيز في السياسات والإجراءات التي يتم إرساؤها على الفقراء وعلى الأشخاص الذين يعانون من أشد حالات الضعف، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، لكي يتسنى لهم الاستفادة من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، من الضروري بصفة خاصة إتاحة إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية على نحو أكثر إنصافا.

٢٩ - ونسلم بالضرورة الملحة لتوجيه الانتباه إلى البلدان النامية العديدة ذات الاحتياجات الخاصة، وإلى التحديات الفريدة التي تواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - وندرك أن أقل البلدان نموا تواجه قيودا كبيرة وعوائق هيكلية فيما تبذله من جهود من أجل التنمية. ونعرب عن بالغ القلق من تأخر أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وندعو، في ذلك السياق، إلى مواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨]، ونتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في اسطنبول، تركيا في عام ٢٠١١ الذي من شأنه أن يعزز بقدر أكبر الشراكة الدولية لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان.

٣١ - ونكرر اعترافنا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات التي تواجهها بسبب عدم وجود منفذ لها إلى البحر، والتي تتفاقم بفعل بعدها عن الأسواق العالمية، ونعرب أيضا عن القلق من استمرار ضعف النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية وهشاشة الرفاه الاجتماعي فيها في مواجهة الصدمات الخارجية. ونشدد على ضرورة التغلب على مواطن الضعف هذه، وبناء القدرة على التكيف. وندعو إلى التنفيذ التام والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير

---

(٨) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٩] على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[١٠].

٣٢ - ونقر بأوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة أوجه الضعف هذه، من خلال التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١١]. ونقر أيضا بأن الآثار الضارة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تشكل مصدر خطر كبير يهدد التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونلاحظ التقدم المتفاوت الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونعرب عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في بعض المجالات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعراض الرفيع المستوى الذي يجري كل خمس سنوات لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ المزمع إجراؤه في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لتقييم التقدم المحرز في معالجة أوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - ونسلم بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض البلدان الأفريقية، لا تزال الحالة في بلدان أخرى تشكل مصدر قلق بالغ لأسباب ليس أقلها أن القارة من أكثر القارات تضررا من الأزمة المالية والاقتصادية. ونلاحظ أن المعونة المقدمة لأفريقيا ازدادت في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال دون مستوى الالتزامات المعلنة. لذا، ندعو بقوة إلى الوفاء بتلك الالتزامات.

٣٤ - ونسلم أيضا بالتحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. فهذه البلدان تواجه تحديات فريدة من نوعها في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهدافها في مجال التنمية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونعيد أيضا التأكيد على ضرورة أن

---

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٠) انظر القرار ٢/٦٣.

(١١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

تستند جهودها في هذا الصدد إلى خطط التنمية الوطنية التي تدمج فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تلقى الدعم الكافي من المجتمع الدولي عبر أشكال مختلفة، مع مراعاة احتياجات هذه البلدان وقدرتها على تعبئة الموارد المحلية.

٣٥ - وندرك أن الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرة البلدان النامية على التكيف مع جميع أنواع المخاطر الطبيعية، بما فيها المخاطر الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية، على نحو يتسق مع إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[١٢]، يمكن أن يكون لهما تأثير مضاعف وأن يسرعا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا فإن الحد من مواطن الضعف إزاء هذه المخاطر يشكل مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة للبلدان النامية. وندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه الكوارث الطبيعية التي تشتد حدة بعضها، ومنها الكوارث الناجمة عن آثار تغير المناخ، مما يعرقل إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة.

**سبل المضي قدما: برنامج عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥**

٣٦ - وإننا مصممون على تشجيع تولي زمام الأمور والقيادة وتعزيزهما على الصعيد الوطني في مجال التنمية بوصفهما عاملا رئيسيا لتحديد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع اضطلاع كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته. ونشجع جميع البلدان على الاستمرار في تصميم استراتيجيات التنمية وتنفيذها ورصدها بشكل يتناسب مع أوضاعها الخاصة، بوسائل منها إجراء مشاورات واسعة النطاق ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يتناسب مع سياق كل بلد. وندعو منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية إلى دعم تصميم هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، بناء على طلب الدول الأعضاء.

٣٧ - ونسلم بأن الترابط المتزايد بين الاقتصادات الوطنية في عالم يتجه نحو العولمة وظهور نظم مستندة إلى قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية يعنيان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي النطاق المتاح للسياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، بات في الغالب محكوما بضوابط والتزامات دولية واعتبارات السوق العالمية. ويترك لكل حكومة أن تقيم منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية مقابل القيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات.

---

(١٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢.

٣٨ - ونؤكد من جديد توافق آراء مونتيري[٣] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥] بأكملهما وما ينطويان عليه من نهج متكامل وشامل، ونسلم بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران بالغا الأهمية للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض عدة منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وندعو إلى التعجيل بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بالفعل البلدان المتقدمة النمو في سياق توافق آراء مونتيري[٣] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]. وستوفر السيولة قصيرة الأجل والتمويل طويل الأجل من أجل التنمية والمنح، وفقا لهذه الالتزامات، لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أولوياتها في مجال التنمية على نحو ملائم. ومن التحديات الهامة التي تواجهنا في سعينا المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة كفالة تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، من القطاعين العام والخاص على السواء، والإبقاء على مستويات كافية للاستثمار المنتج وتحسين القدرات البشرية. وتعد تدفقات رأس المال الدولي الخاص، وبخاصة الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية.

٤٠ - ونؤكد ضرورة مواصلة إصلاح وتحديث المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من التصدي على نحو أفضل لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والحيلولة دون حدوث طوارئ أخرى وتعزيز التنمية بصورة فعالة وتلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل. ونعيد تأكيد أهمية إتاحة فرص أكبر للبلدان النامية للإعراب عن آرائها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتعزيز تمثيلها فيهما، ونحيط علما بالإصلاحات التي اضطلع بها البنك الدولي والتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي في ذلك الاتجاه.

٤١ - وندعو إلى بذل مزيد من الجهود على جميع الصعد لزيادة اتساق السياسات لأغراض التنمية. ونؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب سياسات متكاملة يدعم كل منها الآخر في ما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأغراض التنمية المستدامة. ونهيب بجميع البلدان أن تضع سياسات تتوافق مع أهداف تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتنفذها.

٤٢ - ونكرر تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ونعترف بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما

يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية. وسيوفر الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه ويسهم في النمو الاقتصادي والتنمية.

٤٣ - ونؤكد أن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل ضروري للتعجيل في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، ولكنه ليس كافيا لذلك: فلا بد للنمو أن يمكن الجميع، لا سيما الفقراء، من المشاركة في الفرص الاقتصادية والاستفادة منها وأن يؤدي إلى إيجاد فرص للعمل ولتوليد الدخل وأن يستكمل بسياسات اجتماعية فعالة.

٤٤ - ونلتزم بمضاعفة جهودنا لتخفيض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال وتحسين صحة النساء والأطفال، بإجراءات منها تعزيز النظم الصحية الوطنية وبذل الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين التغذية وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، بالاستفادة من الشراكات العالمية المعززة. ونؤكد أن التعجيل في إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة أمر ضروري لإحراز تقدم أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

٤٥ - ونكرر تأكيد التزامنا بكفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثا، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥.

٤٦ - ونؤكد أهمية معالجة مسائل الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وكفاءة الطاقة واستدامة مصادر الطاقة واستخدامها، كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.

٤٧ - ونسلم بأهمية تطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل وعادل وتنمية مستدامة، وبخاصة في البلدان النامية، واضعين في الاعتبار ضرورة تعزيز فرص العمل وتوليد الدخل للجميع، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء.

٤٨ - ونؤكد ضرورة إيجاد فرص للعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، ونعقد العزم كذلك على تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل باعتباره إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ من خلاله مجموعات من السياسات التي تلائم حالته وأولوياته الوطنية، بهدف تعزيز التعافي الذي يسفر عن توليد فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة. وندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الإدماج والتكامل الاجتماعيين وإدراج هذه التدابير في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٤٩ - وإننا مصممون على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة وفقا للقانون الدولي لإزالة العقبات والقيود وتعزيز الدعم المقدم للمناطق والبلدان التي تكافح من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل وأفريقيا، وللشعوب التي تعيش في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب. ونسلم، علاوة على ذلك، بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة وفقا للقانون الدولي لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الأجنبي بغية تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - ونعترف بوجود تحديات إنمائية معينة فيما يتعلق ببناء السلام والإنعاش المبكر في البلدان المتضررة من النزاعات وبتأثير هذه التحديات على جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونطلب إلى البلدان المانحة أن توفر مساعدة إنمائية كافية في الوقت المناسب يمكن التنبؤ بها لدعم هذه الجهود، يجري تكييفها لتلائم الاحتياجات والأوضاع الخاصة بكل بلد، بناء على طلب البلد المستفيد. وإننا مصممون على تعزيز الشراكات الدولية لتلبية هذه الاحتياجات وتحقيق التقدم وتقديم دعم دولي أفضل.

٥١ - ونرى أن تشجيع إمكانيات استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يسهما مساهمة كبيرة في توطيد المكاسب الإنمائية وتحقيق المزيد منها. وتعد نظم الحماية الاجتماعية التي تتصدى لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتحد منهما ضرورية لحماية المكاسب المحرزة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - ونؤكد أن مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي مسألة ذات أولوية وأن الفساد عائق خطير أمام تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال ويحول الموارد عن الأنشطة التي لا بد من الاضطلاع بها للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. وإننا مصممون على اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع أشكاله، مما يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٣] أو لم تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك وأن تبدأ في تنفيذها.

٥٣ - وندرك أن مراعاة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها جزء لا يتجزأ من العمل الفعال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

٥٤ - ونعترف بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالمرأة عنصر فعال في التنمية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات لكفالة إتاحة إمكانية الاستفادة من التعليم والخدمات الأساسية والرعاية الصحية الأولية والفرص الاقتصادية للنساء والفتيات على قدم المساواة ومشاركتهن في صنع القرار على جميع المستويات. ونؤكد أن للاستثمار في تشغيل النساء والفتيات أثرا مضاعفا على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد. ونسلم بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صوغ السياسات الإنمائية وتنفيذها.

٥٥ - ونؤكد من جديد ضرورة أن تتخذ الدول خطوات إيجابية متضافرة وفقا لأحكام القانون الدولي لضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، على أساس المساواة وعدم التمييز، وأن تعترف بقيمة وتنوع هوياتها وثقافاتها ونظمها الاجتماعية المتميزة.

٥٦ - وإننا مصممون على العمل مع جميع أصحاب المصلحة وعلى تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤدي القطاع الخاص دورا حيويا في عملية التنمية في بلدان كثيرة، بطرق منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفي إيجاد فرص للعمل والاستثمار وتطوير تكنولوجيات جديدة وتمكين النمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل. ونطلب إلى القطاع الخاص أن يواصل المساهمة في القضاء على الفقر، بطرق منها تكييف نماذج أعماله لتلائم احتياجات الفقراء وإمكانياتهم. ويكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة، وكذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أهمية فيما يتعلق بتوسيع نطاق المبادرات المتخذة. وفي هذا الصدد، نشير إلى العمل المنجز في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي التزمت فيه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وبالعمل لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - ونؤكد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بطرق منها مصارف ومبادرات التنمية الإقليمية ودون الإقليمية. ونؤكد أيضا أهمية تعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتوفير الدعم الفعال للاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية.

٥٨ - ونؤكد من جديد أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا هاما في النهوض بالتنمية وفي حماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسنواصل اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وضمان حسن التنسيق والاتساق والفعالية في عملها من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية. ونشدد على مبدأ تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، وندعم مبادرة بعض البلدان

لاستخدام وثائق البرامج القطرية المشتركة، على أساس طوعي، ونشدد على دعم جميع البلدان التي ترغب في مواصلة استخدام الأطر والعمليات القائمة للبرمجة على المستوى القطري.

٥٩ - ونؤكد ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كافيا كما ونوعا وأن يكون أكثر فعالية وكفاءة ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل. ونؤكد من جديد، في هذا السياق، أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز الاتساق بين التقارير المعدة على أساس النتائج عن أعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٦٠ - وإننا مصممون على تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة دعم مالي كاف ويمكن التنبؤ به ودعم تقني عالي الجودة وتشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات مناسبة ومستدامة وبأسعار معقولة ونقل تلك التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها مما له أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - ونرى أن الآليات المبتكرة للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي. وينبغي أن يكمل هذا التمويل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها. وفي الوقت الذي نقر فيه بالتقدم الكبير المحرز في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، ندعو إلى رفع مستوى المبادرات الحالية، حسب الاقتضاء.

٦٢ - ونرحب بالجهود الجارية لتعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل مكملا له. وندعو إلى التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[١٤].

٦٣ - ونعترف بإسهام الجهود الإقليمية في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونرحب، في هذا الصدد، بعقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن موضوع ''صحة الأم والرضيع والطفل والتنمية في أفريقيا''؛ وببدء الاتحاد الأفريقي ''حملة من أجل التسريع في خفض معدلات الوفيات النفاسية في أفريقيا''؛ وبشعار ''أفريقيا تهتم بالمرأة:

---

(١٤) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

ينبغي ألا تموت امرأة وهي تمنح الحياة‘‘؛ وبالاجتماع الوزاري الاستثنائي لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ: الفترة التي تسبق عام ٢٠١٥ المعقود في جاكرتا في ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ وبتقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن التقدم الذي أحرزته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبالتقارير المماثلة التي أعدتها لجان إقليمية أخرى والتي أسهمت جميعها بشكل إيجابي في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في دورتها الخامسة والستين وكذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٦٤ - ونرحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تأثيرها في التنمية، ونسلم بالإسهام القيم لمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب المبادرات الحديثة العهد مثل المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨[١٥] في جهود البلدان التي التزمت بهما، بطرق منها إقرار المبادئ الأساسية لتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج. ونضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات لضمان فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة تامة.

٦٥ - ونشجع الجهود المستمرة في منتدى التعاون الإنمائي بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بإجراء دراسة شاملة للمسائل المتصلة بالتعاون الإنمائي الدولي، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٦٦ - ونرى أن البعد الثقافي مهم للتنمية. ونشجع التعاون الدولي في المجال الثقافي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

٦٧ - ونسلم بأن الرياضة، بوصفها وسيلة للتعليم والتنمية والسلام، يمكن أن تعزز التعاون والتضامن والتسامح والتفاهم والإدماج الاجتماعي والصحة على الصعد المحلي والوطني والدولي.

٦٨ - ونسلم بأن جميع البلدان بحاجة إلى بيانات كافية ومناسبة من حيث التوقيت وموثوق بها ومصنفة، بما في ذلك البيانات السكانية، من أجل وضع سياسات وبرامج أفضل لتحقيق التنمية المستدامة. ونلتزم بتعزيز نظمنا الإحصائية الوطنية، لأغراض منها رصد التقدم المحرز في

---

(١٥) A/63/539، المرفق.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بفعالية. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة بذل المزيد من الجهود لدعم بناء القدرات في مجال الإحصاء في البلدان النامية.

٦٩ - ونحيط علما بمبادرة النبض العالمي لإعداد بيانات أحدث وأكثر عملية، كجهد مشترك فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحقيق الأثر السريع وتحليل مواطن الضعف.

**الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية - القضاء على الفقر المدقع والجوع**

٧٠ - نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع مع الإشارة إلى أن للقضاء على الفقر المدقع والجوع أثرا مباشرا على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية؛

(ب) اعتماد سياسات اقتصادية استشرافية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل وعادل وإلى تحقيق التنمية المستدامة، وتوفر المزيد من فرص العمل وتشجع التنمية الزراعية وتحد من الفقر؛

(ج) تكثيف الجهود على جميع المستويات للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات المتعددة على الفقر والجوع بشكل خاص، عن طريق التصدي لها على نحو شامل وفعال وجامع ومستدام على الصعيد العالمي، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية؛

(د) السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل وعادل يتيح فرص عمل وفيرة وإلى تحقيق التنمية المستدامة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشعوب الأصلية والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وسكان الأرياف، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مبادرات مثل برامج تحسين المهارات والتدريب التقني والتدريب المهني وتنمية المهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة. ولا بد من إشراك ممثلي أرباب العمل والعمال بشكل وثيق في هذه المبادرات؛

(هـ) إتاحة فرص أكبر للشباب للحصول على عمل منتج ولائق بزيادة الاستثمارات في مجال توظيف الشباب والدعم الفعال لسوق العمل وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبتهيئة بيئة ملائمة لتسهيل مشاركة الشباب في أسواق العمل، وفقا للقواعد والالتزامات الدولية؛

(و) اتخاذ الإجراءات المناسبة للتكاتف من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وتعزيز نظم حماية الطفل ومكافحة الاتجار بالأطفال عن طريق إجراءات تشمل

تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك تقديم الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج القضاء على الفقر وتعميم التعليم؛

(ز) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة التي تضمن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، بما يتفق مع الأولويات والظروف الوطنية، عن طريق إرساء الحدود الدنيا للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للجميع؛

(ح) تعزيز الخدمات المالية الشاملة، ولا سيما التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك توفير الخدمات المتعلقة بالائتمان والادخار والتأمين والدفع بتكلفة معقولة لجميع شرائح المجتمع، وبخاصة النساء والأشخاص قليلو المنعة والذين لا يحصلون عادة على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية أو لا يحصلون على ما يكفي منها، وللمشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ط) تشجيع تمكين الريفيات ومشاركتهن باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وضمان حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على موارد الإنتاج والأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق؛

(ي) إعادة تأكيد الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على الغذاء، وإعادة التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات المعنية، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة؛

(ك) تأييد مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي[١٦]؛

(ل) زيادة التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، والتأكيد من جديد على أن من الضروري تحسين الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

(م) تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، ولا سيما في البلدان النامية، باعتبار أن السمك مصدر هام للبروتينات الحيوانية للملايين من الناس وأنه عنصر أساسي من عناصر مكافحة سوء التغذية والجوع؛

---

(١٦) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(ن) دعم إيجاد استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بطرق منها اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، لأغراض منها التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية في البلدان النامية. ويمكن لمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد؛

(س) تشجيع تهيئة بيئة مؤاتية قوية، على جميع المستويات، لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في مجال الزراعة في البلدان النامية، بطرق منها الاستثمارات العامة والخاصة والتخطيط لاستغلال الأراضي وكفاءة إدارة المياه وتوفير ما يكفي من الهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الري، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة وتحسين فرص وصول المزارعين إلى الأسواق والأراضي والسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على المستويين الوطني والدولي؛

(ع) دعم صغار المنتجين، بمن فيهم النساء، من أجل رفع إنتاج طائفة واسعة من المحاصيل التقليدية وغيرها من المحاصيل والماشية، وتحسين سبل وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الائتمانات والمدخلات وبالتالي تعزيز الفرص المتاحة أمام الفقراء لكسب الدخل ورفع قدرتهم على شراء الأغذية وتحسين سبل معيشتهم؛

(ف) زيادة معدل نمو الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية بتعزيز تطوير التكنولوجيا الزراعية المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة ونشرها وبنقل هذه التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها ودعم البحوث والابتكارات الزراعية والخدمات الإرشادية والتعليم الزراعي في البلدان النامية؛

(ص) زيادة الإنتاج المستدام ورفع مستوى توافر الأغذية ونوعيتها بطرق منها الاستثمار الطويل الأجل وتمكين صغار الملاك من المزارعين من الوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمانات والمدخلات وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع المحاصيل وتسويقها وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الكافية وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

(ق) الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة أكويلا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

(ر) التصدي للتحديات البيئية التي تواجه في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة مثل نوعية المياه ومدى توفرها وإزالة الغابات والتصحر وتردي الأراضي والتربة والغبار

والفيضانات والجفاف وأنماط الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها وفقدان التنوع البيولوجي وتعزيز تطوير ونشر التكنولوجيا الزراعية المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة ونقل هذه التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها؛

(ش) إعادة تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية؛

(ت) بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات الغذائية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الأشخاص قليلي المنعة من خلال برامج هادفة وفعالة؛

(ث) التعجيل في إحراز التقدم للتصدي للتحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد، اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية لدى الشعوب الأصلية أكثر من غيرها.

**الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية – توفير التعليم الابتدائي للجميع**

٧١ – نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) إعمال حق كل فرد في التعليم، والتأكيد من جديد على توجيه التعليم نحو الإنماء التام لشخصية الإنسان وشعوره بكرامته، ونحو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) مواصلة إحراز تقدم نحو هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بالاستناد إلى المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي؛

(ج) إزالة الحواجز الكائنة خارج نظم التعليم وداخلها لتوفير فرص التعليم والتعلم على نحو متكافئ لجميع الأطفال، نظرا لأن المعرفة والتعليم عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق مواصلة التأكيد على الصعيد السياسي على التعليم والقيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص واتخاذ التدابير الملائمة والمحددة الأهداف والمستندة إلى الدلائل، من قبيل إلغاء رسوم الدراسة وتوفير الوجبات المدرسية وكفالة وجود مرافق صحية منفصلة للأولاد والبنات، وبعبارة أخرى توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بشكل ميسر وبتكلفة معقولة؛

(د) معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتفاوت وشتى أشكال الاستبعاد والتمييز التي تضر بالأطفال، لا سيما الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، بطرق منها تحسين عملية تسجيل الأطفال في المدارس واستبقائهم فيها ومشاركتهم في أنشطتها وتحقيقهم للتقدم اللازم، من خلال إرساء نظام تعليمي شامل واستراتيجيات وسياسات وبرامج محددة الأهداف واستباقية، بما في ذلك نهج شاملة لعدة قطاعات، وتنفيذها بغرض تشجيع توفير التعليم وشموله للجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ خطوات إضافية للعمل في شتى القطاعات بغرض خفض معدلات ترك الدراسة والرسوب والإخفاق في التعليم، وبخاصة بالنسبة للفقراء، وإزالة الفجوة بين الجنسين في التعليم؛

(هـ) كفالة توفير تعليم جيد والتقدم فيه من خلال النظام المدرسي. ويستلزم ذلك إنشاء مدارس ومؤسسات تراعي احتياجات المتعلم وزيادة عدد المعلمين وتحسين قدراتهم من خلال وضع سياسات شاملة للمعلمين تعالج المسائل المتعلقة بالتوظيف والتدريب والاستبقاء والتطور المهني والتقييم وظروف العمل والتعليم ووضع المدرسين من خلال زيادة القدرات الوطنية، وتشييد عدد أكبر من قاعات الدراسة وتحسين حالة مكونات المباني الدراسية وهياكلها الأساسية وتحسين نوعية المناهج ومحتوياتها والمواد اللازمة للتربية والتعليم والتدريس والاستفادة من الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم نتائج التعلم؛

(و) تعزيز استدامة التمويل اللازم لنظم التعليم الوطنية وإمكانية التنبؤ به، عن طريق توفير ميزانيات وطنية كافية للتعليم بغرض تحقيق أمور منها معالجة القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية والموارد البشرية والجوانب المالية والإدارية. وينبغي دعم تلك النظم من خلال المساعدة الإنمائية والتعاون الدولي بشكل كاف ويمكن التنبؤ به لأغراض التعليم، بسبل منها اتباع نهج جديدة وطوعية وابتكارية إزاء تمويل التعليم تكون مكملة لموارد التمويل التقليدية وليست بديلا لها؛

(ز) مواصلة تنفيذ البرامج والتدابير الوطنية الرامية إلى القضاء على الأمية في أنحاء العالم كجزء من الالتزامات المتعهد بها في إطار عمل داكار الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ في المنتدى العالمي للتعليم[١٧]، وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، ننوه بالإسهام القيم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بسبل منها توفير طرائق تربوية مبتكرة في مجال محو الأمية؛

---

(١٧) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

(ح) دعم جهود الحكومات الوطنية الرامية إلى تعزيز قدراتها على التخطيط للبرامج التعليمية وإدارتها، عن طريق إشراك جميع الجهات التي توفر التعليم، بما يتسق مع السياسات والنظم التعليمية الوطنية؛

(ط) تركيز الاهتمام بقدر أكبر على التحول من التعليم الابتدائي والالتحاق بالتعليم الثانوي إلى التدريب المهني والتعليم غير الرسمي والدخول إلى سوق العمل؛

(ي) تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة توفير التعليم الابتدائي كعنصر أساسي من عناصر مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية والتأهب لها، مع ضمان حصول البلدان المتضررة، بناء على طلبها، على دعم المجتمع الدولي فيما تبذله من جهود لإعادة إرساء نظم التعليم لديها.

**الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

٧٢ - نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين[٦] ومجالات الاهتمام الحاسمة الاثنتي عشرة الواردة فيهما والالتزامات التي قدمناها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٨] والتزامات وتعهدات الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٩] واتفاقية حقوق الطفل[٢٠]؛

(ب) كفالة إمكانية إتاحة التعليم للبنات ونجاحهن في الدراسة عن طريق إزالة الحواجز وتوسيع نطاق الدعم المقدم لتعليم البنات، من خلال تدابير من قبيل توفير التعليم الابتدائي المجاني والبيئة الآمنة للدراسة وتوفير المساعدة المالية من قبيل المنح الدراسية وبرامج للتحويلات النقدية وتشجيع السياسات الداعمة لإنهاء التمييز ضد النساء والفتيات في التعليم، ورصد معدلات إكمال الدراسة والحضور بغية استبقاء الفتيات في المدارس حتى مستويات التعليم الثانوي؛

---

(١٨) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.X111.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٢٠) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(ج) تمكين المرأة، ولا سيما المرأة التي تعيش في فقر، بسبل منها السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل للمرأة إمكانية الوصول بشكل تام ومتكافئ إلى جميع مستويات التعليم والتدريب والتدريب المهني الجيد، بما في ذلك التدريب التقني والتدريب للقيام بالأعمال الإدارية والأعمال الحرة، وتوفير الخدمات العامة والاجتماعية الكافية بتكلفة معقولة؛

(د) كفالة استفادة المرأة من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة التي تهدف إلى تهيئة العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وفقا للالتزامات التي قدمتها الدول في إطار اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما يشمل التدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى تشجيع أمور منها إمكانية استفادة النساء والفتيات، بمن فيهن الأمهات والحوامل، من التعليم الرسمي وغير الرسمي وإتاحة فرص متكافئة في مجال العمل وتطوير المهارات وسد الفجوات القائمة في الأجور بين النساء والرجال والإقرار بعمل المرأة غير مدفوع الأجر، بما في ذلك ما تقدمه من رعاية؛

(هـ) الاستثمار في الهياكل الأساسية وتكنولوجيات التوفير في الجهد اليدوي، وبخاصة في المناطق الريفية، بما يفيد النساء والفتيات عن طريق تقليل حجم عبء الأنشطة المنزلية التي يقمن بها، مما يتيح الفرصة للفتيات للدراسة وللنساء للقيام بأعمال حرة أو المشاركة في سوق العمل؛

(و) اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة عدد النساء في جميع عمليات صنع القرار في المجالين السياسي والاقتصادي ومشاركتهن فيها، بسبل منها الاستثمار في اضطلاع المرأة بدور قيادي في هياكل وعمليات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي، وتشجيع اتخاذ الإجراءات التشريعية الملائمة وتهيئة مجال عمل متكافئ للرجال والنساء في المؤسسات السياسية والحكومية، وتكثيف جهودنا الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين النساء والرجال للمشاركة كأطراف مؤثرة في جميع مستويات عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام؛

(ز) تعزيز القوانين والسياسات والبرامج الوطنية الشاملة الرامية إلى رفع درجة المساءلة والوعي ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات الذي يقوض تمتعهن التام بجميع حقوق الإنسان ومكافحتها في كل مكان وكفالة إمكانية وصول المرأة إلى القضاء وتوفير الحماية لها والقيام على النحو الواجب بالتحقيق مع جميع مرتكبي ذلك العنف ومقاضاتهم ومعاقبتهم بغرض القضاء على الإفلات من العقاب، بما يتفق مع التشريعات الوطنية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ح) تحسين القدرات الوطنية على رصد التقدم المحرز والثغرات القائمة والفرص المتاحة وتقديم التقارير عن ذلك من خلال تحسين إعداد واستعمال البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، بسبل منها الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛

(ط) تحسين الأثر الذي تحدثه المساعدة الإنمائية في إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال الأنشطة المحددة الهدف، بما في ذلك بناء القدرات، وكذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز الحوار بين الجهات المانحة والشركاء، مع القيام، حسب الاقتضاء، بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية كفالة توفير التمويل الكافي؛

(ي) تيسير إمكانية حصول المرأة على التمويل البالغ الصغر بتكلفة معقولة، لا سيما الائتمان بالغ الصغر، مما يسهم في القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ك) تشجيع وحماية إمكانية توفير السكن الملائم والملكية والأراضي، بما في ذلك الحق في الميراث، للمرأة وتمكينها من ضمان الحصول على الائتمان، من خلال التدابير الملائمة الدستورية والتشريعية والإدارية؛

(ل) تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا وكفالة حصولها على الموارد الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الإدارة العامة المراعية للمنظور الجنساني، بغرض كفالة المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد وبناء القدرات وتقاسم المنافع في جميع القطاعات، بما في ذلك على صعيد الحكومات المركزية والمحلية.

**تعزيز الصحة العامة للجميع على الصعيد العالمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

٧٣ - نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم في مجال تعزيز الصحة العامة للجميع على الصعيد العالمي، بطرق منها:

(أ) إعمال قيم ومبادئ الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية واستفادة الجميع من الخدمات والعمل المتعدد القطاعات والشفافية والمساءلة ومشاركة المجتمع والتمكين، كأساس لتعزيز النظم الصحية، ونشير في هذا الصدد إلى إعلان ألما - آتا[٢١]؛

---

(٢١) انظر: تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، ألما - آتا، كازاخستان، ٦-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٧٨).

(ب) دعم قدرة النظم الصحية الوطنية على تقديم خدمات جيدة للرعاية الصحية يتوخى فيها الإنصاف، وتشجيع توفير خدمات الرعاية الصحية على أوسع نطاق ممكن في مراكز الخدمة، وبخاصة للفئات الضعيفة، عن طريق وضع سياسات عامة لإزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية واستخدامها، إلى جانب دعم البرامج والتدابير والسياسات الدولية التي تتسق مع الأولويات الوطنية؛

(ج) توفير خدمات مجتمعية شاملة وميسورة التكلفة للرعاية الصحية الأولية وتعزيزها لضمان استمراريتها من تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وحتى الرعاية والتأهيل مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء فرادى وجماعات، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية، بهدف توفير الحماية الصحية لجميع من هم بحاجة إليها؛

(د) تحسين نوعية ومدى فعالية خدمات الرعاية الصحية، بتوفير خدمات متكاملة للرعاية الصحية باتباع نهج منسقة على الصعيد القطري وزيادة استخدام البرامج المشتركة وإدماج الخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية؛

(هـ) الوفاء بالالتزام الدولي بدعم الجهود الوطنية في مجال تعزيز النظم الصحية التي تؤدي إلى توفير خدمات صحية على نحو منصف كأساس لنهج شامل يتضمن التمويل الصحي وتدريب القوى العاملة في مجال الصحة واستبقاءها وشراء الأدوية واللقاحات وتوزيعها وإنشاء الهياكل الأساسية ونظم المعلومات وتقديم الخدمات؛

(و) تعزيز الهياكل الأساسية والموارد البشرية والتقنية وتوفير المرافق الصحية من أجل تحسين النظم الصحية وضمان الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية، والحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية على نحو مستدام، مع مراعاة الالتزام بخفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية بصورة مستدامة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ كوسيلة لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه؛

(ز) التأكيد على أهمية النهج المتعددة القطاعات والمشتركة بين الوزارات في صوغ وتنفيذ السياسات الوطنية التي تكتسي أهمية بالغة في تعزيز الصحة وحمايتها، والتأكيد من جديد على أن الحكومات ستضطلع بالدور الرئيسي، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل بشأن تقديم الخدمات الاجتماعية وفي إحراز تقدم نحو ضمان توفير خدمات صحية أكثر إنصافا؛

(ح) تحسين الإدارة الصحية الوطنية، بطرق منها مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين وتعزيز الدعم الدولي، حسب الاقتضاء، لضمان استدامة النظم الصحية الوطنية وإعدادها بشكل جيد وجعلها قادرة على مواجهة التحديات، بما فيها الأزمات والأوبئة؛

(ط) وضع سياسات وإجراءات ملائمة لتعزيز التثقيف الصحي والتوعية الصحية، وبخاصة بين الشباب، من أجل التصدي لنقص الوعي بأمور الصحة، وفي بعض الحالات بالممارسات الضارة التي تحول بشكل كبير دون توفير الخدمات الصحية للنساء والأطفال وضمان مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتباره وسيلة أساسية لمعالجة صحة النساء والفتيات والتصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمتأثرين بهما؛

(ي) دعم استخدام نظم جمع ورصد وتقييم البيانات الوطنية التي تتيح تصنيف الأشخاص الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية حسب الجنس وإبداء الآراء لتحسين فعالية النظم الصحية وجودتها؛

(ك) تعزيز فعالية النظم الصحية والأنشطة التي ثبتت جدواها لمواجهة التحديات الناشئة في مجال الصحة، من قبيل ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض غير المعدية والإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، والأخطار الصحية البيئية والمهنية؛

(ل) استعراض السياسات الوطنية لاستقدام الموظفين وتدريبهم واستبقائهم، ووضع خطط وطنية للقوى العاملة في مجال الصحة، على أساس الدروس المستفادة، للتصدي لمشكلة نقص العاملين في مجال الصحة، ولا سيما النقص في أفريقيا، وتوزيعهم غير المتكافئ داخل البلدان، بما في ذلك في المناطق النائية والريفية، وفي جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يقوض النظم الصحية في البلدان النامية، وفي هذا الصدد إدراك أهمية الإجراءات الوطنية والدولية لتعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية التي تأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها البلدان النامية في استبقاء العاملين المهرة في مجال الصحة، في ضوء اعتماد المدونة العالمية لمنظمة الصحة العالمية للممارسات المتعلقة بتوظيف العاملين في مجال الصحة على الصعيد الدولي[٢٢] التي يكون الالتزام بها طوعيا؛

---

(٢٢) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون، جنيف، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA63/2010/REC/1).

(م) مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بسبل منها تبادل أفضل الممارسات في مجال تعزيز النظم الصحية وتعزيز إمكانية الحصول على الأدوية وتشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها وإنتاج أدوية مأمونة وفعالة وجيدة بأسعار معقولة وتعزيز إنتاج الأدوية المبتكرة والأدوية التي لا تحمل علامة تجارية واللقاحات وغيرها من السلع الصحية وتدريب العاملين في مجال الصحة واستبقائهم والعمل على ضمان تعزيز إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة الدوليين، وبصفة خاصة التمويل الخارجي، وتحسين تنسيقهما واتساقهما مع الأولويات الوطنية لبناء القدرات وتوفيرهما للبلدان المتلقية بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

(ن) تشجيع إجراء المزيد من البحوث والتطوير وتبادل المعارف وتوفير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة، بطرق منها تسهيل حصول جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، عليها بأسعار معقولة؛

(س) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات الصحية، وتشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة ميسورة التكلفة وتطبيقها، على نحو مبتكر، وتطوير لقاحات وأدوية جديدة وميسورة التكلفة تحتاجها على وجه الخصوص البلدان النامية؛

(ع) الترحيب باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل التي يضطلع بها ائتلاف واسع من الشركاء، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية من أجل خفض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة إلى حد كبير بوصف ذلك مسألة ملحة، عن طريق تكثيف الجهود لوضع مجموعة متكاملة من الأنشطة الشديدة الأثر ذات الأولوية، وتضافر الجهود في شتى القطاعات مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية؛

(ف) الترحيب أيضا بمختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها المبادرات التي يضطلع بها على الصعيد الثنائي ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والطاقة والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية، كوسيلة لخفض الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة.

**الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية – خفض وفيات الأطفال**

٧٤ – نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة أمراض الطفولة بشكل متكامل، ولا سيما التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال، بما فيها وفيات المواليد الجدد والأطفال والوقاية منها، ومن هذه الأسباب، على سبيل المثال لا الحصر، الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا وسوء التغذية، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية مناسبة تهدف إلى بقاء الطفل على قيد الحياة، واتخاذ تدابير وقائية قبل الولادة وقبل حدوثها بوقت قصير وبعدها، والتطعيم والتحصين والعمل على ضمان أن تكون الأدوية والمستحضرات الطبية والتكنولوجيات الطبية متاحة وميسورة التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين التغذية، بما فيها التغذية قبل الولادة، وتعزيز القيام بتدابير صحية محددة، ومنها رعاية التوليد في حالات الطوارئ وتوفير عناصر مدربة للإشراف على الولادة للحد من وفيات الأمهات والأطفال. وسيظل الدعم الدولي للجهود الوطنية، بما في ذلك الموارد المالية، عنصرا رئيسيا في هذا الصدد؛

(ب) مواصلة إحراز النجاح في برامج الوقاية والتلقيح وتوسيع نطاقها باعتبارها أكثر السبل فعالية لخفض وفيات الأطفال، بما في ذلك حملات التلقيح ضد الحصبة وشلل الأطفال والكزاز والسل، من خلال ضمان التمويل الكافي والالتزام السياسي والتنفيذ الواعي لمراقبة الأنشطة، وبخاصة في البلدان ذات الأولوية؛

(ج) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين تغذية الأطفال من خلال مجموعة متكاملة من الأنشطة والخدمات الأساسية، ولا سيما الحصول على طعام مغذ ومغذيات تكميلية مناسبة والوقاية من أمراض الإسهال ومعالجتها في وقت مبكر وتوفير المعلومات عن الرضاعة الطبيعية الخالصة وعن معالجة سوء التغذية الحاد ودعمهما؛

(د) الحفاظ على التقدم المحرز في مكافحة الملاريا وتوسيع نطاق استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات؛

(هـ) تعزيز مكافحة الالتهاب الرئوي والإسهال من خلال زيادة استخدام تدابير وقائية وعلاجية فعالة للغاية ثبتت نجاعتها، فضلا عن استخدام وسائل جديدة، مثل استخدام لقاحات جديدة ميسورة التكلفة حتى في أفقر البلدان؛

(و) مضاعفة الجهود، بما في ذلك التوعية، لتوضيح التأثير الكبير لتعزيز فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وتوفير المرافق الصحية والعناية بالنظافة الشخصية، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون، في الحد من معدل وفيات الأطفال نتيجة لأمراض الإسهال؛

(ز) العمل على ضمان وقاية الجيل القادم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بتوفير خدمات موسعة ودائمة على وجه السرعة للوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وتحسين نوعيتها، وزيادة فرص الحصول على خدمات العلاج للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

**الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية – تحسين صحة الأمهات**

٧٥ – نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لإعمال حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ب) التصدي لمسائل الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، بما في ذلك صحة المواليد الجدد، على نحو شامل، بطرق منها تنظيم الأسرة وتوفير الرعاية قبل الولادة وتوفير عناصر مدربة للإشراف على الولادة ورعاية التوليد في حالات الطوارئ ورعاية المواليد الجدد والوقاية من العدوى والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، مثل فيروس نقص المناعة البشرية، ومعالجتها، في إطار نظم صحية معززة تقدم خدمات رعاية صحية متكاملة سهلة المنال وميسورة التكلفة، تشمل الرعاية الوقائية والسريرية المجتمعية؛

(ج) الاعتماد على نهج فعالة متكاملة ومتعددة القطاعات. ونؤكد على ضرورة توفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك إدماج خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والرعاية الصحية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛

(د) اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لمعالجة الأسباب الجذرية المترابطة لوفيات الأمهات واعتلالهن، مثل الفقر وسوء التغذية والممارسات الضارة وعدم توفر خدمات الرعاية الصحية الملائمة وسهلة المنال والمعلومات والتعليم وعدم المساواة بين الجنسين، وإيلاء اهتمام خاص للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(هـ) كفالة أن تتاح لجميع النساء والرجال والشباب معلومات عن أكثر الطرق المقبولة الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة لتنظيم الأسرة انتشارا وإمكانية الاستفادة منها وكيفية اختيارها؛

(و) التوسع في توفير الرعاية الشاملة للتوليد وتعزيز دور مقدمي الرعاية الصحية المهرة، بمن فيهم القابلات والممرضات، عن طريق تدريبهن واستبقائهن، من أجل الاستفادة الكاملة من طاقاتهن بوصفهن مقدمات خدمات رعاية صحية للأمهات موثوقا بهن، وكذلك

التوسع في تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية، وتوسيع نطاق التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة ورفع مستواه لجميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمرشدين الصحيين ومديري الصحة، بما في ذلك التدريب في مجال التواصل بين الأشخاص وتقديم المشورة.

**الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية – مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض**

٧٦ – نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) مضاعفة الجهود الرامية إلى استفادة الجميع من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم كخطوة أساسية لتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وكمساهمة في بلوغ الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تكثيف جهود الوقاية بدرجة كبيرة وتعزيز الحصول على العلاج عن طريق رفع مستوى البرامج المنسقة تنسيقا استراتيجيا والرامية إلى الحد من ضعف الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والجمع بين الأنشطة الطبية البيولوجية والسلوكية والاجتماعية والهيكلية، وعن طريق تمكين النساء والمراهقات من أجل تعزيز قدرتهن على حماية أنفسهن من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وعن طريق تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ولا بد أن تراعى في برامج الوقاية الظروف المحلية والأخلاقيات والقيم الثقافية بما يشمل الإعلام والتثقيف والاتصال وبلغات تفهمها المجتمعات المحلية أكثر من غيرها وعلى نحو يحترم الثقافات، بهدف الحد من أنماط السلوك التي تنطوي على المخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الامتناع عن ممارسة الجنس والإخلاص، وتوسيع نطاق الحصول على السلع الأساسية، ومنها الرفالات الذكرية والأنثوية ومعدات الحقن المعقمة، وبذل الجهود من أجل الحد من الأضرار المتصلة بتعاطي المخدرات، وتوسيع نطاق الحصول على المشورة والفحص بشكل طوعي وسري، وتوفير إمدادات الدم المأمونة والعلاج المبكر والفعال للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والعمل على تعزيز السياسات التي تكفل الوقاية الفعالة والإسراع في إجراء المزيد من البحث والتطوير لاستحداث أدوات جديدة للوقاية، بما في ذلك مبيدات الميكروبات واللقاحات؛

(ج) التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من منظور إنمائي، مما يتطلب إنشاء شبكة وطنية من المؤسسات السليمة والعملية ووضع استراتيجيات متعددة القطاعات في مجال الوقاية والرعاية والدعم، والتصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والتمييز ضدهم وتعزيز الإدماج الاجتماعي ورد الاعتبار وزيادة المشاركة في

التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وبذل الجهود الوطنية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به وتدعيم الجهود الرامية إلى القضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛

(د) بناء شراكات استراتيجية جديدة لتدعيم وتقوية الروابط بين المبادرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالصحة والتنمية، والقيام إلى أقصى قدر ممكن، عن طريق التعاون الدولي والشراكات الدولية، بتوسيع نطاق القدرة الوطنية على تنفيذ برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير أنواع جديدة وأكثر فعالية من العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بطرق تعزز النظم الاجتماعية والصحية الوطنية القائمة، واستخدام برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية كأساس لزيادة توفير الخدمات. والتعجيل، في هذا الصدد، بالإجراءات اللازمة لإدماج المعلومات والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في برامج الرعاية الصحية الأولية والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي وصحة الأم والطفل، والعلاج من السل وفيروس التهاب الكبد C والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وتوفير الرعاية للأطفال المصابين أو اليتامى أو المعرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن التغذية والتعليم الرسمي وغير الرسمي؛

(هـ) التخطيط للاستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك التصدي للزيادة المتوقعة في الطلب على أنواع أدوية من الجيلين الثاني والثالث لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل؛

(و) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المتضررة بهدف التصدي للإصابة المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، وكذلك السل المقاوم لأدوية متعددة والشديد المقاومة للأدوية بطرق منها الكشف المبكر لجميع أشكال مرض السل؛

(ز) مواصلة الجهود والبرامج الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التصدي للتحديات التي يمثلها مرض الملاريا من خلال تدعيم الاستراتيجيات الفعالة للوقاية والتشخيص والعلاج بطرق منها كفالة إمكانية الحصول على أدوية ميسورة التكلفة وفعالة وعالية الجودة وأدوية لا تحمل اسما تجاريا وكفالة توافرها، ويشمل ذلك العلاج المركب المكون أساسا من مادة أرتيميسينين، وإحراز تقدم في استخدام الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات لمكافحة الملاريا، وتعزيز البحوث الجارية للإنتاج السريع للقاحات الملاريا؛

(ح) تجديد الجهود الرامية إلى الوقاية من أمراض المناطق المدارية المهملة ومعالجتها، وخدمات الوقاية من الملاريا والسل ومعالجتهما بطرق منها تحسين النظم الوطنية

للمعلومات الصحية وتعزيز التعاون الدولي والإسراع في إجراء المزيد من البحث والتطوير واستحداث لقاحات وأدوية جديدة واعتماد استراتيجيات شاملة للوقاية؛

(ط) الاضطلاع بإجراءات متضافرة واستجابة منسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بغية التصدي بصورة ملائمة للتحديات الإنمائية والتحديات الأخرى التي تطرحها الأمراض غير المعدية، لا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض السرطان وأمراض الجهاز التنفسي والسكري، والعمل على إحراز النجاح في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في عام ٢٠١١؛

(ي) تعزيز الجهود من أجل حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم، وتقوية مكافحة الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض بطرق منها توفير التمويل الكافي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومن خلال وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف وتدعيم آليات التمويل الابتكارية، حسب الاقتضاء، والمساهمة في استدامة التصدي للفيروس في الأجل الطويل.

**الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية – كفالة الاستدامة البيئية**

٧٧ – نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) مواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وفقا للمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢٣]، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ومع مراعاة قدرات كل من البلدان، بهدف تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة؛

(ب) مواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال أطر التخطيط المتسق والشامل المملوكة وطنيا واعتماد تشريعات وطنية، بما يلائم الظروف الوطنية، والقدرة الملائمة على التنفيذ ودعم البلدان النامية في هذا الصدد من أجل بناء القدرات وتوفير الموارد المالية، وتعزيز تطوير ونشر التكنولوجيا المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

---

(٢٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(ج) دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٢٤]، عن طريق تضافر جهود المجتمع الدولي في سبيل التصدي لأسباب التصحر وتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة وما يترتب عليهما من آثار في الفقر، بما يتماشى مع المواد ١ و ٢ و ٣ من الاتفاقية ومع مراعاة الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)[٢٥]، ودعم تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بطرق منها التعاون الإقليمي، وتعبئة الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها؛

(د) تعزيز الالتزام والعمل السياسيين على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها بغية الحد من فقدان الغطاء الحرجي وتحسين معيشة الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات من خلال استحداث نهج شامل أكثر فعالية لتمويل الأنشطة[٢٦] ومشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين وتشجيع الحوكمة الرشيدة على المستويين الوطني والدولي وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للأخطار التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة؛

(هـ) مواصلة السعي إلى تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي[٢٧] تنفيذا فعالا ومتسقا والتصدي للثغرات في التنفيذ، عند الاقتضاء، بطرق منها الوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بدرجة كبيرة بطرق منها صون وحفظ المعارف وابتكارات وممارسات المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين ومواصلة الجهود الجارية من أجل وضع نظام دولي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها والتفاوض بشأنه. ونتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده في ناغويا، اليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛

(و) دعم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة للطاقة، بما في

---

(٢٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٢٥) A/C.2/62/7، المرفق.

(٢٦) وفقا للولاية الواردة في القرار الذي اتخذه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفرع الأول - باء، الفقرة ٣).

(٢٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، وتعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة الميسورة التكلفة والتي يعول عليها وتعزيز القدرات الوطنية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، حسب الاقتضاء، عن طريق التعاون الدولي في هذا الميدان وتشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ز) التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٧] هي المنتدى الأساسي الدولي والمشترك بين الحكومات للتفاوض على التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي، ودعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتصدي لتغير المناخ وفقا للمبادئ المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل بلد والتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة وطموحة في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف والتي تعد كذلك اجتماع الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو والمقرر عقدهما في كانكون، المكسيك في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

(ح) مواصلة تعزيز الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية من خلال إعطاء الأولوية لاستراتيجيات المياه والمرافق الصحية المتكاملة بما يشمل تجديد وتحسين وصيانة الهياكل الأساسية، بما في ذلك أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات المرافق الصحية، فضلا عن تعزيز الإدارة المتكاملة للمياه في التخطيط الوطني، ومن خلال استقصاء طرق ابتكارية لتحسين عملية تتبع ورصد نوعية المياه؛

(ط) تعزيز النظم المتكاملة لإدارة الفضلات في إطار شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم تكنولوجي ومالي دولي، حسب الاقتضاء؛

(ي) مضاعفة الجهود الرامية إلى سد الفجوة في خدمات الصرف الصحي من خلال توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على مستوى القاعدة، تدعمها إرادة سياسية قوية ومشاركة متزايدة من جانب المجتمعات المحلية وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز تعبئة وتوفير الموارد التكنولوجية والمالية الكافية والدراية التقنية للبلدان النامية لبناء قدراتها من أجل زيادة توفير المرافق الصحية، لا سيما لصالح الفقراء، مع الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ مبادرة ”مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥“؛

(ك) العمل من أجل إيجاد مدن خالية من الأحياء الفقيرة، بما يتجاوز الأهداف الحالية، عن طريق الحد من عدد سكان الأحياء الفقيرة وتحسين حياتهم بدعم كاف من المجتمع الدولي، بإعطاء الأولوية لاستراتيجيات التخطيط الحضري الوطنية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وعن طريق تعزيز حصول سكان الأحياء الفقيرة على نحو متكافئ على

الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والطاقة والمياه والمرافق الصحية والمأوى المناسب، وتعزيز التنمية الريفية والحضرية المستدامة؛

(ل) اتخاذ تدابير من أجل كفالة الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الأرصدة السمكية التي تسهم في جهود تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر بطرق منها اتباع نهج تراعى فيها النظم الإيكولوجية في إدارة المحيطات، ومن أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ في البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري؛

(م) توفير الدعم لجهود البلدان من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الهشة للجبال، بوصفها مصدرا هاما للمياه العذبة ومراكز للتنوع البيولوجي الغني، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(ن) تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وفقا لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤]؛

(س) تعزيز تنسيق أفضل بين المؤسسات الوطنية والمحلية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستثمارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛

(ع) العمل على إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

**الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية**

٧٨ – نلتزم بالتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) الإسراع في بذل الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها بالكامل، عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) دعم تنفيذ البلدان النامية لاستراتيجيات إنمائية وطنية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بسبل منها الدعم الخارجي التقني والمالي، من أجل المضي في تعزيز النمو الاقتصادي والتصدي للتحديات المتزايدة التي يطرحها تأثير الأزمات المتعددة والعوائق الهيكلية الطويلة الأجل؛

(ج) الاعتراف بأن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية تتطلب مساءلة متبادلة؛

(د) تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية بغية تهيئة بيئة عالمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) تعزيز تمويل التنمية في مجالات تعبئة الموارد المحلية والاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية والتعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية والديون والمسائل المنهجية عن طريق الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في توافق آراء مونتيري[٣] وأعيد التأكيد عليها في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥] وسائر النتائج التي تسفر عنها في هذا المجال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، مما يوسع القدرة المالية على التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الذي يعد أمرا أساسيا، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها الكثير من البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وتخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا. وكي يتسنى للبلدان المانحة التقيد بجداولها الزمنية المتفق عليها، ينبغي لها اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة لرفع معدل صرف المعونة من أجل الوفاء بالتزاماتها القائمة. ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا إضافية ملموسة من أجل تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا، على أن تقوم بذلك، اتساقا مع برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨] ووفقا لالتزاماتها. ومن أجل مواصلة التقدم المحرز في كفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، نؤكد أهمية الحكم الديمقراطي وتحسين الشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على النتائج. ونشجع بقوة جميع الجهات المانحة على أن تضع، على وجه السرعة، جداول زمنية إرشادية متجددة تبين الكيفية التي تتوخى بها هذه الجهات تحقيق أهدافها، وفقا لعملية تخصيص اعتمادات الميزانية لكل منها. ونؤكد أهمية تعبئة دعم محلي

أكبر في البلدان المتقدمة النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها، بسبل منها توعية الجمهور وإتاحة البيانات بشأن مدى فعالية المعونة وإظهار النتائج الملموسة؛

(ز) إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تعهدت بها الجهات المانحة في غلينيغلز وغيرها بزيادة المعونة عن طريق وسائل متنوعة. ويساورنا القلق من أنه لن يتم بالمعدل الحالي الوفاء بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠؛

(ح) بحث إمكانية إنشاء آليات تمويل جديدة ومبتكرة وتعزيز الآليات القائمة وتوسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، نظرا لما تنطوي عليه من إمكانية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة الموارد بشكل مستقر ويمكن التنبؤ به وأن تكون مكملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلا لها وأن يتم صرفها وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن تحملها أعباء لا داعي لها. وننوه بالعمل الجاري في هذا الصدد، بما في ذلك العمل الذي يضطلع به الفريق الرائد بشأن التمويل المبتكر للتنمية وفرقة العمل المعنية بالمعاملات المالية الدولية من أجل التنمية وفرقة العمل المعنية بالتمويل المبتكر من أجل التعليم؛

(ط) تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والفسحة المالية، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية والمكافحة الفعالة للتهرب من دفع الضريبة ولهروب رأس المال. وكل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، إلا أنه من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتعزيز التعاون والمشاركة الدوليين في تناول المسائل الضريبية على الصعيد الدولي. ونتطلع إلى صدور التقرير المقبل للأمين العام الذي يبحث مسألة تعزيز الترتيبات المؤسسية لتشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(ي) تنفيذ تدابير لإيقاف التدفقات المالية المحظورة على جميع الأصعدة وتعزيز الممارسات المتبعة في تقديم الإقرارات المالية والتشجيع على الشفافية في المعلومات المالية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات الرامية إلى معالجة هذه المسألة أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدراتها. وينبغي تنفيذ المزيد من التدابير للحيلولة دون نقل أصول مسروقة إلى خارج البلاد والمساعدة في استعادة هذه الأصول وإرجاعها، وبخاصة إلى بلدان المنشأ الخاصة بها، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٣]؛

(ك) الدعم الكامل لوضع نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف والشفافية والمضي في ذلك، بطرق منها العمل على

وجه السرعة من أجل التوصل في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المتعلقة بخطة الدوحة للتنمية[٢٨] إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، من أجل تحقيق المنافع للجميع ومن أجل الإسهام في إدماج البلدان النامية في النظام، مع التسليم بأهمية إحراز تقدم في المجالات الرئيسية الواردة في خطة الدوحة للتنمية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وإعادة التأكيد على أهمية المعالجة الخاصة والتفضيلية المشار إليها فيها؛

(ل) التأكيد على الأهمية البالغة لرفض سياسة الحماية الجمركية وعدم الانكفاء على الذات في الأوقات التي يسودها عدم اليقين المالي، مع مراعاة أهمية التجارة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(م) كفالة وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، اتساقا مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥[٢٩]؛

(ن) المضي قدما في تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة، باستخدام الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل أقل البلدان نموا، للمساعدة في تعزيز وتحسين القدرات التجارية والقدرة التنافسية للبلدان النامية على الصعيد الدولي من أجل كفالة الإنصاف في الفوائد المستمدة من زيادة الفرص التجارية ودعم النمو الاقتصادي؛

(س) تعزيز التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي نظرا لما يكتسبه مواصلة إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أهمية حاسمة لتحقيق المنافع الإنمائية الكبيرة والنمو وفرص العمل ولتوليد الموارد؛

(ع) الوفاء في خطة الدوحة للتنمية[٢٨] بالتعهد الذي قطعه في عام ٢٠٠٥ أعضاء منظمة التجارة العالمية لكفالة العمل بصورة موازية في مجال الزراعة على إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل والتي ستستكمل بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛

(ف) مساعدة البلدان النامية في كفالة القدرة على تحمل الدين في المدى الطويل عن طرق تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبئها وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، مع الإشارة أيضا إلى أن البلدان النامية يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة وعن طريق الأطر القائمة، بشأن اتفاقات

---

(٢٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٢٩) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على: http://docsonline.wto.org.

لوقف الديون مؤقتا بين الدائنين والمدينين، بهدف التخفيف من الآثار الضارة للأزمة والحيلولة دون زيادة تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

(ص) النظر في وضع نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة والمشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز بدور هام والترحيب، في هذا الصدد، بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الأخرى بشأن ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار، ودعوة جميع البلدان إلى القيام بذلك؛

(ق) زيادة الشراكات مع المؤسسات التجارية لتحقيق نتائج إنمائية إيجابية عن طريق حشد موارد القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ر) التأكيد من جديد على الحق في الاستفادة القصوى من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[٣٠] وفي إعلان الدوحة بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة[٣١] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن تنفيذ اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة[٣٢] وفي التعديل المقترح للمادة ٣١ من الاتفاق[٣٣]، بعد إتمام الإجراءات الرسمية لقبوله، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبصفة خاصة على الحق في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد. وندعو أيضا إلى القيام، على نطاق واسع وبسرعة، بقبول تعديل المادة ٣١ من الاتفاق كما اقترحه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[٣٣]؛

---

(٣٠) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

(٣١) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN (01)/DEC/2. متاحة على: http://docsonline.wto.org.

(٣٢) انظر: منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/540 و Corr.1. متاحة على: http://docsonline.wto.org.

(٣٣) انظر: منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/641. متاحة على: http://docsonline.wto.org.

(ش) تعزيز الدور الاستراتيجي للعلوم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والابتكارات في المجالات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الإنتاجية الزراعية وإدارة المياه والمرافق الصحية والطاقة والأمن والصحة العامة. ومن الضروري تحسين القدرة على الابتكارات التكنولوجية بقدر كبير في البلدان النامية، وثمة ضرورة ملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بتيسير توافر التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يناظرها من دراية عن طريق تعزيز تطوير تكنولوجيا ملائمة وبتكلفة معقولة ومستدامة ونشرها، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها، لتعزيز الابتكارات والقدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير؛

(ت) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف سد الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفيرها بأسعار معقولة في جميع البلدان وفئات الدخل، بطرق منها تحسين نوعية الهياكل الأساسية القائمة للاتصالات السلكية واللاسلكية، لا سيما في أقل البلدان نموا، لدعم المزيد من التطبيقات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة القدرة على الاتصال وإمكانية الوصول إلى الابتكارات والتطورات والاستثمار فيها إلى حد كبير والاستخدام الفعال للتطبيقات المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الإدارة الإلكترونية؛ والتشجيع في هذا الصدد على مواصلة وضع صندوق التبرعات للتضامن الرقمي قيد التشغيل؛

(ث) تعزيز التعاون بين البلدان المرسلة والبلدان المتلقية لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات، وبخاصة تعزيز الظروف التي تتيح إجراء التحويلات بصورة أقل كلفة وأسرع وأوفر أمانا، وهو ما يمكن أن يسهم في الجهود الوطنية من أجل التنمية.

**المثابرة في العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

٧٩ - نطلب إلى الجمعية العامة أن تواصل استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس سنوي، ويشمل ذلك تنفيذ هذه الوثيقة الختامية. ونطلب إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تنظيم اجتماع خاص في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - ونؤكد من جديد الدور الذي أناطه كل من ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار المتعلق بالسياسات وتقديم التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة عن طريق الاستعراض الوزاري

السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. ونتطلع إلى إجراء الاستعراض المقبل لتعزيز المجلس في أثناء انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة.

٨١ - نطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥ وتقديم التوصيات في تقاريره السنوية، حسب الاقتضاء، لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المضي قدما بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الجلسة العامة ٩
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠